A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/49/298
8 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٠٣ من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل حقوق الإنسان

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ وموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

عملا بقرار الجمعية العامة ١٥٥/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أتشرف بأن أحيل إليكم نص البيان الذي أصدره السيد ب. ن. يلتسين رئيس الاتحاد الروسي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ بشأن قانون الجنسية التمييزي الذي صدق عليه مجلس الـ "سيما" (البرلمان) في جمهورية لاتفيا.

وسأغدو ممتنا إذا تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) يو. فرونتسوف

* A/49/150.

مرفق

البيان الذي أصدره السيد ب. ن. يلتسين رئيس الاتحاد الروسي
في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤

مرة أخرى يتركز اهتمام المجتمع الدولي على الوضع في لاتفيا الناشئ نتيجة لقيام مجلس الـ "سيما" أي برلمان ذلك البلد بتكرار التصديق على قانون جنسية تمييزي. ويشكل اعتماد هذا القانون امتحانا خطيرا لدولة لاتفيا التي لم يشتد عودها بعد، كما يمثل اختبارا لما أعلنته من تمسكها بالقيم الديمقراطية والإنسانية الأوروبية والعالمية.

وبدراسة النص النهائي للقانون يمكن التوصل إلى استنتاج مفاده أن البرلمانيين اللاتفيين لم يصمدوا لهذا الاختبار ولم يتمكنوا من السمو فوق مطامعهم، وانهم ماضون في تجاهل ما أعرب المجتمع الدولي عنه من قلق متزايد إزاء انجراف لاتفيا الخطر في اتجاه القومية العدوانية. فهم في الواقع ضربوا عرض الحائط بجزء كبير من توصيات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. ولم تسلك لاتفيا طريق تحقيق تماشي سياساتها مع المعايير الأوروبية والعالمية السامية في ميدان حقوق الإنسان، بل اختارت طريق تقسيم سكان البلد إلى أشخاص من الدرجة الأولى وأشخاص من الدرجة الثانية وتقنين التمييز على أسس إثنية. ونتيجة لذلك، نشهد، في أوروبا وعلى مشارف القرن الحادي والعشرين، تحويل دولة حديثة الاستقلال إلى بؤرة للتعصب القومي الذي تم تصعيده إلى مرتبة السياسة الرسمية. وعواقب هذه السياسة بالنسبة للمجتمع اللاتفي وللاستقرار في منطقة بحر البلطيق يمكن تصورها بلا صعوبة.

إن لاتفيا بأعمالها هذه، تلغي كل الإيجابيات التي تحققت بفضل الجهود الجبارة التي بذلتها الأطراف في عملية تسوية جميع الجوانب المتصلة بسحب القوات الروسية من ذلك البلد.

وليس بوسع الاتحاد الروسي أن ينظر بدون اكتراث إلى وضع سائد في بلد مجاور يجد فيه مئات الآلاف من أفراد الجالية الروسية أنفسهم في وضع مهين أساسا. وموقفنا هو أن من حقهم البقاء في تلك الدول التي ولدوا وظلوا يعيشون فيها لسنوات طويلة. وعلى هذه الدول بالتحديد تقع المسؤولية عن كفالة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاخوتنا الروس.

وسوف يحدد الاتحاد الروسي سياسته إزاء لاتفيا ويخطط التدابير العملية على أساس الوضع السائد.

وقد كلفت حكومة الاتحاد الروسي بتحديد النهج العملية التي ينبغي اتباعها فيما يتعلق بالتعاون مع لاتفيا، بما في ذلك التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري.

كما صدرت تعليمات إلى وزارة خارجية الاتحاد الروسي بأن تعمل على توجيه انتباه المنظمات الدولية وشركائنا الرئيسيين إلى هذا المثال الدال على التجاهل الشديد للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأنا أعلن، بصفتي رئيسا للاتحاد الروسي، أن الاتحاد الروسي سوف يقدم كل العون لاخوتنا الروس الذين يعيشون في الخارج، وأؤكد استعداد دولتنا لأن تمنح، بدون أي مانع ووفقا للتشريع الروسي، الجنسية الروسية لمن يرغب منهم في الحصول عليها، وأن تكفل كذلك الحماية والرعاية لكل أفراد الجالية الروسية الموجودين في لاتفيا أو في أي مكان آخر خارج الاتحاد الروسي.

- - - - -